وكان تقول ان محل التساقط في المطلقتين وفي
المطلقة والموخرة اذا اتفقا على ما ذكر فيما والا فلا
تساقط لجواز ان يكون التاريخ فيما مختلفا فيثبت الزايد
بالبينة الزائدة او ادعى كل منهما على ثالث بيده شيء انه
باعه له اي الثالث بكذا فانكر وقاما بالبينة وطلب
الثمن سقطتا ان لم يمكن جمع بان اتحدتا تاريخهما او
اختلف وضاق الوقت عن العقدين والا تقابلتا فيهما
من المشتري الى البايع الثاني فيحلف الثالث يمينين
والاب وان امكن الجمع بان اختلف تاريخهما واتسع
الوقت لذلك واطلقتا او احداهما لزمه الثمنان وقولي
ان لم يمكن جمع اعم من قول ان اتحد تاريخهما ولو مات
شخص عن ابنين مسلم ونصراني فقال كل منهما مات
على ديني فان عرفت نصرانيته حلف النصراني
فيصدق لان الاصل بقاء كفره وذكر التحليف من زيادتي
وان اقام كل بينة مطلقة بما قاله قدم المسلم لان معه
زيادة علم بانتقاله من النصرانية الى الاسلام وان فقدت
بينة النصراني بان اخر كلامه نصرانية كقوله

ثالثة

ثالثة ثلاثة حلف النصراني فيصدق لان الظاهر معه
سوا اعلمت بينة المسلم بانه قيدت بان اخر كلامه
اسلام ام اطلقت وسيأتي اطلاق بينته من زيادتي
او جهل دينه ولكل منهما بينة او لا بينة حلفا اي حلف
كل منهما للاخر وقسم المتروك بحكم اليد فنصفين بينهما فقول
الاصل واقام كل بينة ليس بقيد ولو مات نصراني عنها
اي عن ابنين مسلم ونصراني فقال المسلم اسلم بعد
موته فالميراث بينهما وقال النصراني بل قبل فلا ميراث لك
حلف المسلم فيصدق لان الاصل بقاؤه على دينه سوا
اتفقا على وقت موت الاب ام لا وتقدم بينة النصراني
على بينة اذا اقاماها بما قالاه لان معه بينة زيادة علم
بالانتقال الى الاسلام قبل موت الاب فهي ناقلة والاخرى
مستصحبة لدينه نعم ان شهدت بينة المسلم بانه كان
سمع تنصره الى ما بعد المدة تعارضا فيحلف المسلم
او قال المسلم مات الاب قبل اسلامي وقال النصراني مات
بعد وقد اتفقا على وقت الاسلام فعكسه فيصدق
النصراني بيمينه لان الاصل بقاء الحياة وتقدم بينة

Copyright © King Saud University